هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارىء العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي ( )

طبق الاصل

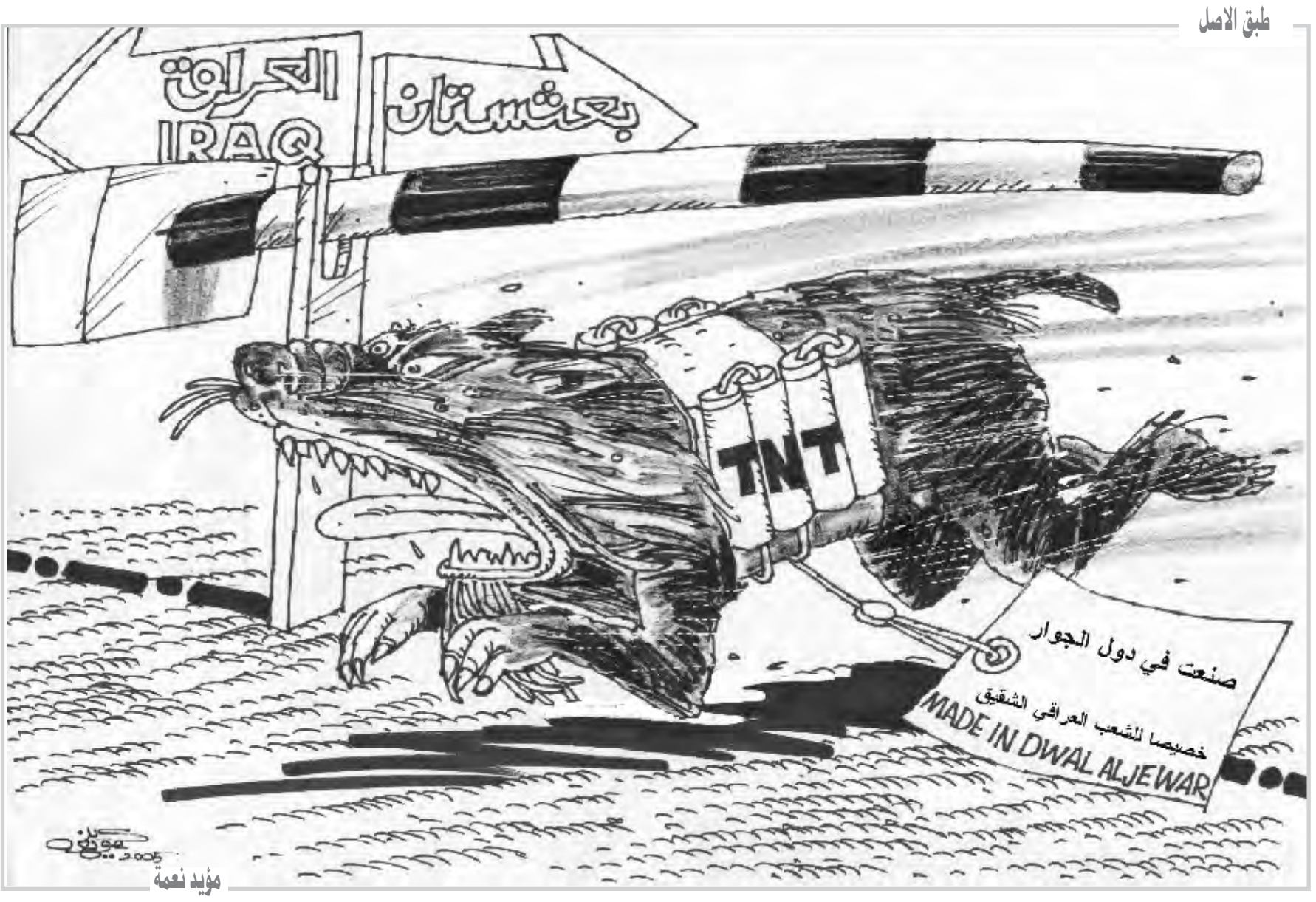

مؤيد نعمة

لعبة الرجال المسلحين .. والخروج من العراق

بقلم : باترك بيشوب
ترجمة : فضيلة يزك

لقد أصبحت قاعدة علم السياسة الحديث، أنك لا تتخلى عن السياسة فقط لكونها خاطئة، ففعل ذلك يعد ارتكاب خطيئة قاتلة من قبل الجهات الحاكمة وعليها ان تعترف انها غير معصومة من الخطأ. والأمر كذلك في العراق، فحس عام ينادي ان الوقت قد حان لأعادة التفكير، لكن الحكومة تصر على اننا سنبقى لتنظيم الأمور. من هنا، يتابع الصوت الهادر لوزير الدفاع جون ريد ببياناته المخادعة، الأحداث الاستثنائية في البصرة، "أننا نواصل دعمنا لحكومة العراق ما دامت تقر ان وجود قوات الائتلاف ضروري لتوفير الأمن". وهذا أمر يثير الإعجاب، إذا كان حقيقة، لكننا لا نوفر الأمن في جنوب العراق. وان مهمة انقاذ الجنديين السريين من ايدي الرجال المسلحين كان مقياساً للحالة الفوضوية التي وصلت إليها البصرة.

لقد تجاهلت قوات الشرطة حكومتها الوطنية والجيش عندما طالبوا بتسليم الجنديين لهم، مفضلين نقلهما إلى أحد مليشيات الشيعة التي تسيطر على المكان عملياً. فالسكان تحت رحمة الرجال من قوات بدر، وجيش المهدي التابع للزعيم الديني المتطرف مقتدى الصدر.

لقد أخفق المجتمع المدني في وضع وإرساء أية أسس خلال الـ ٣٠ شهراً الماضية، أي منذ الأحتلال. فالمؤسسات المحلية مؤسسات جوفاء، وقد اعترف رئيس الشرطة مؤخراً انه لا يستطيع الوثوق سوى بنصف عدد رجاله.

ومن الواضح ان الرجلين تعرضا للضرب أولاً ثم تم استجوابهما لاحقاً حينما هربا باتجاه نقطة تفتيش على الطريق. الشيء الوحيد الذي يمكن تعلمه من الغرب هو لغة ثقافة الضحية. لقد سارع محافظ البصرة لشجب انتهاك حدود مركز الشرطة حيث أعتقد ان الرجال احتجزوا كونهم "قاموا بعمل عدواني بربري". من الصعب تصور الكلمات التي استخدمها عندما تأمل مجزرة العشرات من شيعة الجنوب من قبل صدام حسين بعد فشل انتفاضة عام ١٩٩١.

لكن، أصبح من الواضح الآن ان هذه الطريقة في النظر للأشياء خاطئة. إذ يعتقد المتفائلون والداعمون للحرب، وبضمنهم أنا، ان الخلاص من صدام حسين سيكسبنا امتنان وتعاون العراقيين الذين سيكونون سريعي التأثر بالثقافة السياسية لمحرريهم. يستند هذا الافتراض إلى عدة زيارات قمت بها إلى العراق خلال سنوات حكم صدام. فمع كل القمع والإرهاب الذي رزحوا تحته، بدا العراقيون الشعب الأكثر تطوراً وثقافة في المنطقة، وقد يتمسكون بالعدوى الحميدة للديمقراطية والحرية اللتين من المفترض ان الاحتلال يحمل بوادرهما. ان ارسال القوات إلى البصرة في نيسان ٢٠٠٣، جعل الأمر يبدو لي وكأن أحلام المخططين على وشك ان تصبح حقيقة. لقد كان الناس مسرورين فلوحوا وهتفوا باسم بوش وبلير، وتعلق الأطفال بالجنود الذين سحروهم بهيئتهم العسكرية. لكن بقي عدد كبير من الناس لم يصفق أو يرحب بهم، لأنهم كانوا مشغولين بنهب المستشفيات والبنايات الحكومية ، وبأي شيء يتمكنون من حمله في عربة يجرها حمار أو يحمل على الظهر.

على العموم، لقد وقفت القوات لتراقبهم، فغضت النظر عن الفوضى التي أحدثوها، وهم يغضون النظر منذ ذلك الحين. وقد كان هذا هو الشيء المتعقل الذي يمكن عمله في ذلك الوقت. فالتعرض لرئيس المليشيات قد يعرضنا لمعركة شرسة متواصلة وللمخاطرة بإصابات عالية. كان واضحاً ان وجودنا غير محتمل ما دامت قوات بدر وجيش المهدي يفعلان ما يحلو لهما دون تدخل ولو بشكل نسبي.

جاء هذا الأجراء لعدم الالتزام بحجز اثنين من قادة جيش المهدي ، الحدث الذي تسبب في وقوع سلسلة أحداث. ان معدل الهجمات المعادية للقوات البريطانية مقارنة بأولئك الذين يعانون بسبب وجود الأمريكيين نسبي، ويجب ان لا يحجب حقيقة ان ٩٥ من جنودنا قتلوا منذ ان دخلنا البصرة. وقد يبدو من المحتمل ان يرتفع هذا العدد في الوقت الحاضر. فضحايا المليشيات الأساسيين ليسوا من الجنود البريطانيين، على أية حال ، لكنهم من مواطني البصرة. لقد فرض الرجال المسلحون طابعهم الأخلاقي البدائي الخاص على المنطقة، ففرضوا الحجاب على المرأة وحرموا الخمر. وأخذ يقتل بعضهم بعضاً بأعداد كبيرة في معارك ميدانية وكانهم في حلبة سباق وسقطوا في شرك الصراع من أجل السيطرة على قوات الأمن من الذين يعارضونهم ومن الضعفاء الذين لا حول لهم ولا قوة.

لن تستمر سياسة القطع والإيصال وترك الناس البسطاء لمصيرهم، فنحن من اقحمناهم في هذه المعمعة، وعلينا مساعدتهم للخروج منها، وقد حان الوقت لنسميها لعبة الرجال المسلحين. فوجودنا في العراق يمنح المليشيات والمتمردين مبررات أساسية لعمليات العنف التي يقومون بها.

لقد فهم الحزب الديمقراطي الليبرالي الموقف بشكل صحيح، وعلى الحكومة العمل بما اقترحه السير مينزيس كامبل، واعلان جدول زمن للانسحاب وتقديم تفاصيل خطة الخروج من العراق. هذا سيكون ضربة مفاجئة، تقضي على كل التبريرات المزعومة. ويجب ان تمنح الفرصة لكل سكان البصرة ممن يريدون العيش في رفاهية معتدلة وحالة سلام دائم، وان يكون صوتهم مسموعاً. كما يجب ان يكونوا قادرين على الاعتماد على موقف بريطاني مؤيد بشكل فعال لحمايتهم. بعد أحداث ذلك الأسبوع الدامي لم تعد سياسة الاسترضاء فعالة على اية حال، ولم يعد منهج التعامل بليونة وهدوء مؤثراً؛ فبدلاً من تكوين مجتمع مستقر سقطت البصرة تحت تذبذب الملالي الذين سيطروا على الرجال المسلحين.

من الصعب القول متى تنتهي سيطرة المليشيات وتبدأ سيطرة الشرطة. فتسليم السلطة لقوات الأمن في وضعهم الحالي، أمر مستبعد جداً. يجب ان نضع جدولاً زمنياً حقيقياً لإعدادهم بشكل تام. وليكن عامين على الأقل من وجهة نظر بعض الخبراء. سيكون الألم المشترك على المدى القريب أقل تأثيراً من الاستنزاف الذي يزحف الآن على التعهدات المفتوحة النهاية .

فإذا بقيت هناك اضطرابات عند نهاية الفترة المحددة، فستمنح الفرصة على الأقل للديمقراطية وحكم القانون ليأخذا مجراهما. وسنعرف كذلك الحقيقة حول امكانية توفير الحماية الدائمة للمكان. يمكن ان تستند القرارات المستقبلية على الحقائق القاسية أكثر منها على التفكير بأماني تافهة التي تخلق مواقف مضطربة في لندن وواشنطن.

ان اتخاذ مثل هذا القرار يتطلب شجاعة وتواضعاً. والشيء الكبير المعاكس له من وجهة نظر بلير هو ذلك الشيء الذي يبدو وكأنه نقطة ضعف. وخطيئة مؤلمة أخرى في نظر هذه الحكومة. لكن لا يوجد تأكيد قوي على بقاء القوات البريطانية في الخارج على أساس وجودها بالصيغة الحالية كونها مهمة غير محددة بموعد معين. ولا في بقاء العراقيين في حالة عبودية للرجال المسلحين الذين يستخدمون الوجود البريطاني للاستمرار في اضطهادهم.

عن : التلغراف

الفـــرح التركي مبكـــر جـــداً

اصبحت المباحثات الرسمية حول عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي قائمة الان
و في داخل تركيا و خارجها ، هنالك اسئلة حول استعداد البلد ذي الاغلبية المسلمة لدخول اوربا-و لكن هنالك ايضا علامات مشجعة.
تقف تركيا على حافة تحقيق اعز حلم وطني لديها ، وهو البدء بالمباحثات الرسمية حول عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي التي امضت في انتظارها على بوابته ٤٠ عاماً. و لكن كما يحدث غالبا ، فان حل سؤال واحد- هل ينبغي على تركيا ان تدخل في غرفة رهان الاتحاد الاوربي؟

ترجمة فاروق السعد

قد اثار بسرعة طرح مجموعة اخرى من الاسئلة. فالناس تتساءل الى اي مدى من التقارب مع الاتحاد الاوربي يمكن المحافظة عليه، في وجه المعارضة داخل اوربا ضد تركيا- و في تركيا ضد اوربا. ان الشكوك حول الاتراك قد برزت الى السطح مرة اخرى هذا الاسبوع. فالحكومة النمساوية واصلت الاصرار على منح تركيا بديلاً صريحاً للانضمام للنادي: "شراكة متميزة" التي لا ترقى الى مصاف العضوية الكاملة في الاتحاد الاوربي. و كنتيجة، كان الدبلوماسيون الاوربيون غير قادرين على الاتفاق على اطار مشترك للتفاوض يوم الخميس؛ كان قد دعي الى جلسة طارئة مساء يوم الاحد، لمحاولة كسر الجمود قبل يوم الاثنين وهو الموعد النهائي. ليس الاستراليون هم الوحيدين في اثارة الشكوك. ففي هذا الاسبوع، رفض البرلمان الاوربي، عند التصديق على الشروع في المباحثات مع الحكومة في انقرة، المصادقة على انضمام تركيا الى بروتوكول الكمارك –على اساس ان سفن و طائرات قبرص، العضو في الاتحاد الاوربي، ما زالت ممنوعة من دخول الموانيء التركية. و قال دومنيك دي فالبا، رئيس الوزراء الفرنسي، من قبل ان على تركيا الاعتراف بقبرص لكي تنضم الى الاتحاد الاوربي. و يعارض نيكولاس ساركوزي، المرشح للفوز برئاسة فرنسا عام ٢٠٠٧، عضوية تركيا. و هذا هو موقف انجيلا ميركل، المرشحة لتسلم المستشارية الالمانية بعد الانتخابات الاخيرة، التي جعلت البرلمان يقف عاجزا عن اتخاذ قرار و فوق كل ذلك ، لا يساند الا ٣٥٪ من المواطنين الاوربيين عضوية تركيا، طبقا لاستطلاع حديث قام به معهد اوروبارامیتر. ان الاوربيين قلقون من فكرة ادخال عضو مسلم كبير، و من حشود الاتراك الباحثين عن العمل و هم يغمرون الاعضاء الحاليين في الاتحاد. و لكن الجزء الاخر من مسالة انضمام تركيا للاتحاد هو الاكثر صعوبة: ما مدى المقاومة التي ستكون هنالك بين الاتراك للتغيرات-القانونية، الاقتصادية، و فوق كل ذلك التغييرات الثقافية- التي يطالب بها الاتحاد الاوربي؟ فبالنسبة للاتراك الذين يريدون مستقبلا اوربيا، كان هنالك شيء من الامل في نهاية الاسبوع الماضي، عندما نجح المؤرخون الشجعان في عقد مؤتمر في اسطنبول لمناقشة مصير الارمن العثمانيين. كانت تلك هي المرة الاولى التي يسمح بها للعلماء الاتراك بتحدي الخط الرسمي علانية، معتبرين ان التهجير الجماعي للارمن عام ١٩١٥ لم يرق الى مصاف مؤامرة لقتلهم. و عندما قرأ المشاركون رسائل بين "الشباب الاتراك" الذين كانوا يحكمون عندها الامبراطورية، كان المستمعون قد تيقنوا من ان آلاف الارمن قد قتلوا عمدا. و بعد ان كان مقررا في الاصل ان يعقد في مايو، كان المنتدى الارمني قد الغي بطلب من جميل جيك، وزير العدل. وكان قد الغي تقريبا مجددا الاسبوع الماضي، عندما استخدمت محكمة اسطنبول تقنيا لاصدار امر الغائه. وهذه المرة قدم السيد جيك امرا غير عادل- تغيير مكان اللقاء. ادان رجب طيب اردوكان، رئيس الوزراء قرار المحكمة: و هذه هي المرة الاولى التي يقوم فيها قائد منتخب بشجب قرارات المحكمة التركية علانية. كما انها المرة الاولى التي يقوم فيها السيد اردوكان باخذ الصدارة في الراي العام بدلا من انتهاك المباديء. لقد كان متقدما على وسائل الاعلام القائمة، بتوجيهه نقداً لاذعاً للقوميين الذين يحدثون ضجيجا و الذين رموا وفود المؤتمر بالبيض. يرى المتهكمون، الذين يستذكرون تحركات السيد اردوكان المبكرة لاسترضاء المحافظين في اعتبار الزنا جريمة، بان ثورته الليبرالية الاخيرة انها المحاولة الاخيرة للتمسك بموعد الثالث من تشرين الثاني. و على اية حال، فالاشخاص المقربون من رئيس الوزراء يؤكدون بانه قد علق حظوظه السياسية على مزيد من الاصلاحات، مع او بدون الاتحاد الاوربي. " انه لا يستطيع ان يتبارى حول القومية مع المتعصبين القوميين، لذلك فانه لمن مصلحته في ان يواصل الاصلاح" كما يقول دبلوماسي غربي. و هذا قد يفسر بعضا من الحركات الخيرة للسيد اردوكان: لقد تجرأ على الاعتراف، في كلمة له بمعقل الاكراد في ديار بكر، بان تركيا قد اخطأت في مواقفها تجاه الاكراد. ان تلك الكلمات الصريحة قد اغاضت الوطنيين، بضمنهم بعض من اعضاء حزبه ذاته. و في البلاد بصورة عامة، كان المشاعر القومية تتصاعد: فقد كانت في حالة نهوض منذ حزيران ٢٠٠٤، عندما انهى حزب العمال الكردستاني المحظور الهدنة التي دامت خمسة اعوام. لقد برزت الشوفينية بطرق قبيحة. فقد كان هنالك محاولات لقتل المدنيين الاكراد خارج موطنهم الاصلي في المنطقة الجنوبية الشرقية. يظهر استطلاع حديث ان حزب العمل الوطني المتطرف ، الذي فشل في انتخابات عام ٢٠٠٢، سيحصل على مقاعد الان. و اضافة الى مجابهة هذا المزاج المظلم، يجب على السيد اردوكان التعامل مع اعداء في الجيش الذي يخشى من ان التقارب مع اوربا سيقلل من نفوذهم- و الذي يرى في النزاعات التركية الداخلية فرصة لاستعادت تاثيره. و لكن السيد اردوكان قد رفض مطالب الجيش في اعادة تفعيل قانون وحشي لمناهضة الارهاب. ان حل المشكلة الكردية يتطلب المزيد من الديمقراطية، و ليس المزيد من القمع ، كما يؤكد هو. ربما سيتوجب عليه القيام بمزيد من المجازفات- على سبيل المثال بالمصادقة، رغم معارضة الجيش، على صفقة قد تقنع ٥٠٠٠ مقاتل من حزب العمال الكردي للخروج من معاقلهم، في كل من شمال العراق و داخل تركيا. سيكون العام القادم اختبارا كبيرا لقيادة السيد اردوكان. تتسلم النمسا رئاسة الاتحاد في كانون الثاني وسوف تستمر بدون شك في الترويج لفكرتها بشأن المشاركة بين تركيا و اوربا، بدلا من العضوية الكاملة. و سيشهد العام القادم ايضا احالة الجنرال حلمي اوزكوك على التقاعد، وهو ليبرالي و رئيس الاركان . ان خلفه المحتمل هو قائد القوة البرية، ياسر بويوكانيت، و هو جندي من الطراز الاكثر قدما. و لغرض ابعاد مثل هؤلاء الصقور العلمانيين فان السيد اردوكان قد تجاهل بعض المطالب من ناخبيه الورعين، مثل تعزيز التربية الدينية و التسامح بارتداء الحجاب. و التحدي الاخر، في تعامله مع المتشككين الاوربيين و ناخبيه، هو الالتزام بادعائه بتقديم اول حكومة نظيفة لتركيا. ان تهم المخالفات في عمليات بيع الحصص في المصفاة الحكومية، توبراز- و ايضا في مناقصة لتشغيل ميناء كالاتا في اسطنبول- قد اضعفت ذلك الادعاء. و ما لم يتعامل بشفافية، فان السيد اردوكان قد يخسر ثقة مواطنيه و شركائه الاوربيين. سيكون ذلك امرا مؤسفا، بعد ان غامر رئيس الوزراء بالكثير من اجل مستقبل تركيا الاوربي.

عن : الايكونومست

الاعـــتـــــذار المـــنـقـــــوص

قبل ان يحكم عليها ثلاث سنوات سجن مع تسريحها من الجيش لقيامها بأعمال مخلة بالشرف ، اعتذرت ليندي انجلند لكل واحد شمله مشهد ما عملت. لقد اعتذرت من قوات الائتلاف ومن كل العوائل او المحتجزين الذين قامت هي وآخرون بالإساءة اليهم في سجن ابي غريب. لقد قدمت اعتذاراً لكل العوائل ولامريكا وللجنود. ولعلك تذكر ان انجلند هي المرأة التي كانت تبتسم بغرور وهي تمسك الرسن (المقود).

بقلم :ريشارد كوهين
ترجمة : عبد علي سلمان

ولكن الامر الذي لم تقم هي بطلبه هو ان يقدم لها اعتذار بالمقابل كان يجب ان يوجه لها واحد.

ولعل هناك شخصا قويا ربما يكون من الشبكة السياسية يطلب ان يتم الاعتذار له من قبل مرؤوسيها الكبار. بدءاً من القائد الاعلى الرئيس جورج ووكربوش لانه تجرأ على ارسالها الى حرب بدت مبرراتها مشبوهة تماما.

وينبغي لها المطالبة بإيضاح (ليس بالضرورة ذلك الذي حصلت عليه والذي لم يحصل عليه أي منا) عما يبدو انه خطأ.

ويفترض ان تطالب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بان يقدم لها اعتذارا لان كل واحد عدا السيدة رامسفليد اعتقد بان القوات التي قامت بالتطبيقات غير كافية وقبل ان تقوم هذه القوات بواجباتها على الارض. اذ كيف تجرأ وزير الدفاع علي ارسالها لحرب مفضوحة بهذا الشكل مع عدد من الزملاء غير كاف؟

فاين هو الاعتذار عن كل هذه الامور؟

ويفترض بها ان تطالب باعتذار من الجيش الذي قام بارسالها للعمل في مكان بغاية الرداءة والفوضى وبدون تدريب مناسب وبدون معرفة الاسرار الصغيرة والوسخة للتكتم العسكري. لا احد مستعد لعمل أي شيء، ومن سيقول انه آسف لكل ذلك؟ لا الرئيس ولا السيد رامسفيلد. هناك فقط التحية العسكرية واغلاق الفم.

وفي يوم الاربعاء الماضي نشرت صحيفة الواشنطن بوست رسالة معنونة الى السناتور جون مكين وهو جمهوري من ولاية اريزونا ارسلها الرائد لان فشباك وهو ضابط في الجيش قال فيها انه ولمدة سبعة عشر شهراً ظل يبحث عن المعايير التي تحدد المعاملة الانسانية للمحتجزين ولم يجدها، والاسوأ من ذلك لو انه فتش بمكان اخر، لوجد خليطاً من المتناقضات والتصريحات التي لا معنى لها من قبل موظفي الادارة التي يدينون فيها التعذيب دون ان يحددوا ماهيته، وبالتأكيد فان التعذيب ينطبق على محراث النار في دبر بعض الرجال المساكين.

ولكن هل ينطبق على الرسن الذي يوضع في عنق رجل عار؟ هل ينطبق على السخرية من الاعضاء الجنسية الظاهرة؟ وهل ينطبق على أي شيء قامت به ليندا انجلند؟ وأي شكر للصور الرقمية التي أثارت غضب العالم الإسلامي؟

ومن غير الممكن ان لا نثور على ما قامت به ليندا انجلند وان نصر على ان الأمريكي لا يحتاج الى تدريب خاص حول كيفية معاملة زملائه في الانسانية. ولكن الامر كما قالت هي انها نوع من المرأة الضعيفة المستكينة وانها كانت هدفا سهلاً لرجل يتمتع بموهبة تلفيق الأكاذيب والشخص المعني هو رئيسها وعشيقها ووالد طفلها جارلس أي جرانير وهو الشخصية التي تحتفظ بها اغاني الغرب الامريكي الريفي. وقد تركها وطفلها لانه حصل على امرأة اخرى. وهذه القضية تتكرر دائما في الحياة والادب. ومرتكب الجرم غالباً ما يكون هو ضحية. واية قراءة في حياة انجلند لن تقبل سوى هذا التفسير.

وفي كل الاحوال فان انجلند تستحق عقوبتها كما استحقها الآخرون، لكن الذكي بامكانه ايقاف السقوط في قيد القيادة الآمرة في ابي غريب وغوانتانامو واماكن اخرى. وبطريقة ما فان لا احد (من الاعلى) مسؤول عن الحالة التي وجدت انجلند نفسها فيها ولا عما فعلت. وحسبما يقال فانها قد اعتادت على مثل هذا الشيء أي انها مجرد مثال للحصول على طفل. ولعلها في يوم ما تدرك ان مجموعة ضخمة من الناس المهمين وضعوها في الطريق الخطأ وحينها من سيعتذر لكل ذلك؟

عن : الواشنطن بوست